

Distr.: Limited
25 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد

الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تايلند*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وإلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٣/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٩٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠٦/٦٩

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

281016 271016 16-18615 (A)



المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ١٨٨/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلااستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيعة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بآء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣) وجدول أعمال القرن ٢١^(٤) وبرنامج مواصلة تنفيذ

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

جدول أعمال القرن ٢١^(٥) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٦)،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٧)،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية^(٨)،

وإذ تشير إلى قرارها ٣١٩/٦٩ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٩)،

وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وتحيط علما بتقريره المرحلي^(١٠)،

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم وتأثيرها في التنمية والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثانية عملا بالقرار ١٩٧/٦٧ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي

(٥) القرار د-٢/١٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٠) A/64/884..

للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانيات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي،

وإذ تعرب عن تقديرها لكون مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في هانغدو بالصين يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهو أول مؤتمر قمة لمجموعة العشرين يُعقد في بلد من البلدان النامية بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بمشاركة واسعة من البلدان النامية، بما في ذلك مشاركة رئيس مجموعة الـ ٧٧، قد أقرّ خطة عمل مجموعة العشرين المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣^(١١) باعتبارها إسهاما هاما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، وإذ تتطلع إلى تنفيذها وتحث في الوقت نفسه مجموعة العشرين على الاستمرار في التواصل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل من أجل ضمان أن تكون مبادرات مجموعة العشرين مكتملة ومعززة لمنظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف،

وإذ تعرب عن اهتمامها بمعالجة الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أجل تحنّب تكرارها واستعادة الاستقرار الاقتصادي العالمي وتعزيز الإصلاحات المؤسسية العميقة اللازمة لضمان أطراد النمو الاقتصادي العالمي المستمر لما فيه مصلحة جميع البلدان،

وإذ تعرب عن القلق إزاء ما ينجم عن استمرار هشاشة النمو العالمي والتجارة العالمية وتباطئهما من أثر ضار، بما في ذلك على التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بمرحلة عسيرة محفوفة بكثير من المخاطر المنذرة بالتدهور، بما في ذلك صافي التدفقات السلبية لرؤوس الأموال من العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، وارتفاع أعباء الديون الخاصة والعامة في كثير من البلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة جوانب الهشاشة وأوجه الاختلال الهيكلية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن من أجل التغلب على هذه التحديات وإحراز التقدم نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه،

وإذ تسلّم بأنه على الرغم من أن بعض البلدان النامية كانت هي المساهمة الرئيسية في النمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق حديثا، فإنّ الأزمة الاقتصادية قد قلّصت من قدرة تلك البلدان على تحمل مزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة من أجل دعم التنمية وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومتوازن وشامل، وإذ تعيد التأكيد على ضرورة التعاون

(١١) انظر A/71/380، المرفق.

من أجل الوفاء بالالتزامات الإنمائية بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الآثار السلبية المستمرة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تفضي إلى تفويض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأن تهدد القدرة على تحمل الدين في بلدان كثيرة، وخصوصاً البلدان النامية، من خلال جملة أمور منها ما تخلفه من عواقب على الاقتصاد الحقيقي والعائدات الحكومية وضرورة زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية لاستمرار تذبذب التدفقات المالية الدولية واختلالات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل بروح من التضامن من أجل اتباع نهج منسق وشامل على الصعيد العالمي للتصدي للآثار السلبية التي لا تزال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تخلفها على التنمية، وبتخاذ إجراءات ترمي إلى تعبئة الموارد المالية وغير المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة المبينة في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ الغايات المشتركة، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تدعيم الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

وإذ تشدد على ضرورة أن يكون النظام المالي الدولي داعماً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وللتنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل وتعميم الخدمات المالية، وأن يدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت نفسه بتنسيق العمل من أجل حشد التمويل اللازم للتنمية من جميع المصادر،

وإذ تسلّم بأهمية زيادة التعاون الدولي في مجال الضرائب ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعبئة الموارد المحلية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم أيضاً بأهمية تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية وفي قطاع الشركات، وكذلك الإدارات العامة، وتحسين التعاون وتعزيز المؤسسات الدولية والوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

وإذ تسلّم كذلك بضرورة الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، وتعزيز زيادة المنافسة فضلاً عن التدابير الرامية إلى تفادي حدوث تضارب في المصالح في سياق إصدار تقديرات الجدارة الائتمانية، بغية تحسين نوعية تلك التقديرات، وإذ تنوه بالجهود التي يبذلها مجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيره من الجهات في هذا المجال، وتعرب عن تأييدها لوضع متطلبات لزيادة الشفافية في معايير التقييم التي تعتمدها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وإذ تؤكد التزامها بمواصلة العمل الجاري بشأن هذه المسائل،

وإذ تنوه بإسهام فريق الشخصيات البارزة الأول والثاني التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في سياق ركيزة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وإصلاح الأمم المتحدة، وإذ تنوه أيضاً بإسهام لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي التي أنشأها رئيس الجمعية العامة، وكذلك إسهام منظومة الأمم المتحدة بشأن التمويل المستدام، والاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال فريق الخبراء الاستشاري غير الرسمي الذي أنشأه رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، وإذ تنوه كذلك بإسهام فريق المستشارين المستقل في إطار حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تقر بإسهام الجهات السالفة الذكر في تقديم معلومات عن الإجراءات وعملية اتخاذ القرار السياسي على الصعيد الدولي إلى الدول الأعضاء، وتوفير الدعم الفكري والخبرة التقنية والتحليل والتوصيات الرئيسية، وكذلك تعزيز الحوار البناء وتبادل الآراء فيما بين واضعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات، من أجل الأعمال التي تضطلع بها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووسائل تنفيذها،

وإذ تقر أيضاً بأن إصلاحات نظام الحصص والإصلاحات الإدارية المتفق عليها في صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠ قد أصبحت نافذة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وإذ تدرك كذلك أن المجلس التنفيذي للصندوق قد قرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أن يدرج رينميني ليكون العملة الخامسة من العملات التي تشكل سلة حقوق السحب الخاصة،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٢)؛

٢ - تقرر بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز التماسك والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وتكرر التأكيد على أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة ومنصفة وشاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي ومنصف ومتردد يتسم بالتوازن ويشمل الجميع، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٣)، وتشجع المؤسسات المالية الدولية على مواصلة ممارستها التجارية مع خطة عام ٢٠٣٠؛

٣ - تقرر أيضاً بالجهود المهمة المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية، وتقرر كذلك بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان، وكذلك اتساع نطاق الضائقات المالية وتعزيز القطاع المصرفي بطرق منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة جوانب المشاشة وأوجه الاختلال الهيكلية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، ومواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي وتعزيز هذا التنسيق؛

٤ - تؤكد، على وجه الخصوص، أهمية التحديات وجوانب المشاشة الجديدة والناشئة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية الناشئة عن التغييرات الهيكلية في تركيبة الديون الإجمالية، والنمو السريع لديون القطاع الخاص في العديد من البلدان الناشئة والبلدان النامية، وكذلك زيادة استخدام الأدوات الجديدة لتمويل الديون، وتشيد بتقرير الأمين العام لتحليله لهذه التحديات وجوانب المشاشة الجديدة بطريقة واضحة يسهل استيعابها؛

٥ - تكرر التأكيد أن على المدينين والدائنين العمل معاً لمنع حدوث حالات عدم القدرة على تحمل الديون وإيجاد حلول لها، وتقرر بأن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤولية منوطة بالبلدان المقرضة، وتسلم بأن على الجهات المقرضة أيضاً مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتحيط علماً في هذا الصدد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وتدرك المتطلبات المنطبقة المنصوص عليها في سياسة صندوق النقد الدولي المتعلقة بحدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي المتعلقة بالاقتراض بشروط غير ميسرة؛

(١٣) القرار ١/٧٠.

٦ - تدعو في هذا الصدد رئيس الجمعية العامة والأمين العام إلى إيلاء الاعتبار المناسب للأهمية المحورية التي يتسم بها الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي للبلدان النامية وتيسير ذلك الاستقرار، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون، وهيئة بيئة اقتصادية ومالية وتنظيمية دولية مواتية ومناسبة لوسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعو في هذا الصدد جميع الجهات المؤسسة الرئيسية المعنية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم دعم ملموس لهذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

٧ - تطلب في هذا الصدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يخصص، في منتصفه السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، جزءا كبيرا لمناقشة المسائل والتحديات الهيكلية وتحليلها، بما في ذلك تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، وكذلك تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتنسيق السياسات واتساقها، آخذا في اعتباره الأدوار التي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفقا لولاية كل منها، وعملا بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما في ذلك قرارها ٣١٣/٦٩ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيه؛

٨ - تلاحظ أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية والشرعية التي تحظى بها عالميا، تتيح منتدى رئيسيا فريدا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تهيئها للمشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى زيادة فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا، وهو مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٩ - تقرر، في هذا الصدد، بالعزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف، من أجل دعم وسائل تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى فهم واضح لولاياتها وهيكل إدارتها واحترامهما؛

١٠ - تشير إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ تدابير مواجهة تقلبات الدورية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإئتمانية؛

١١ - تلاحظ، في هذا الصدد، ازدياد موارد صندوق النقد الدولي والتحسين الذي طرأ على إطار الإقراض في صندوق النقد الدولي بطرق منها تبسيط الشروط واستحداث أدوات تتسم بالمرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، وبلورة إطار الإقراض الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل، وتلاحظ في الوقت نفسه ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مساية للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١٢ - تحت، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدماً في تقديم مساعدات مرنة بشروط ميسرة تدفع مقدماً وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بقدر كبير وعلى نحو عاجل على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في سياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون؛

١٣ - هيب بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل القيام بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بطرق منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يمكن أن يضيف دعماً مالياً مرناً إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، ويمكن أن يعزز التكامل الإقليمي، فيزيد بذلك من القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

١٤ - تسلّم في هذا الصدد بأن مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يمثلان تحولا كبيرا في الهيكل العالمي لتمويل التنمية، وتشجع كذلك على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملة الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٥ - تشدد على أهمية الإدماج في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وأهمية النظر إلى الإدماج المالي باعتباره هدفاً من أهداف السياسة العامة في مجال التنظيم المالي، وفقاً للأولويات والتشريعات الوطنية؛

١٦ - تؤكد من جديد التزامها بتوسيع وتعزيز سبل إسماع صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وتدرك أهمية تدليل العقبات الماثلة أمام الزيادات المقررة في الموارد والإصلاحات في مجال الحوكمة في صندوق النقد الدولي، وتلاحظ أن تنفيذ إصلاحات الصندوق لعام ٢٠١٠ يظل مسألة ذات أولوية قصوى، وتكرر التزامها بمواصلة إصلاح الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي؛

١٧ - تسلّم بأهمية دعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاياتها، لهامش تحرك كل بلد ولا سيما البلدان النامية على صعيد السياسات، وتحدد التزامها بتوسيع وتعزيز سبل إسماع صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بمحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي في عملية اتخاذ القرارات ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية؛

١٨ - تسلّم بأن الثغرات التنظيمية والحوافز غير المتناغمة لا تزال تعرّض الاستقرار المالي للمخاطر، مما ينم عن ضرورة مواصلة إصلاحات النظام المالي والنقدي الدولي؛

١٩ - تؤكد من جديد أن وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تتولى فيها الدول الإمساك بزمام الأمور وتكون مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة أمر يقع في صميم الجهود المبذولة، وتكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من باب المبالغة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعرب عن احترام حيز السياسات الخاص بكل بلد وقيادته لتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع الحرص على مراعاة القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وتقرّ في الوقت نفسه بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز إدارة شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وبأن العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، تتسم أيضاً بأهمية بالغة، وتلتزم بالعمل على تحقيق اتساق السياسات وهيئة بيئة مؤاتية للتنمية

المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

٢٠ - تجدد التزامها بمضاعفة الجهود الرامية إلى تقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، سعياً إلى القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي، وإلى الحد من فرص تجنب دفع الضرائب، والنظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاماً لمكافحة إساءة الاستخدام، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المصدر والمقصد على السواء، بوسائل منها السعي لضمان الشفافية في جميع المعاملات المالية بين الحكومات والشركات أمام السلطات الضريبية المختصة، والحرص على قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي وتولد فيها القيمة، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛

٢١ - تسلّم بدور حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصلاً من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق استقرار النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على التكيف، وتسلم أيضاً بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطات الدولية؛

٢٢ - تشدد على ضرورة تعزيز أطر اللوائح التنظيمية الاحترازية في مجال الاقتصاد الكلي وتدابير مواجهة التقلبات الدورية، وتكرر التأكيد على ضرورة التعجيل بإنجاز خطة الإصلاح المتعلقة بالتنظيم الرقابي للأسواق المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر العامة المرتبطة بالأسواق المصرفية الموازية وأسواق المشتقات وإقراض الأوراق المالية واتفاقات إعادة الشراء، والحد من تلك المخاطر إذا اقتضى الأمر، وتجدد التزامها بمعالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية التي تعتبر "أكبر من أن تترك عرضة للاهيار" ومعالجة العناصر العابرة للحدود في التسوية الفعالة لمشاكل المؤسسات المالية المضطربة ذات الأهمية الهيكلية؛

٢٣ - تكرر التأكيد على ضرورة أن تكون المراقبة الفعالة الشاملة والمتعددة الأطراف في صميم الجهود الرامية إلى توقي الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان، وتحيط علماً في هذا الصدد بنهج المراقبة الجديد الذي يتبعه صندوق النقد الدولي بهدف تحسين إدماج المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف، علاوة على إقامة روابط

عبر الحدود والقطاعات بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، مع الاحتراز الشديد من الآثار غير المباشرة التي قد تخلفها السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية على الاقتصاد العالمي؛

٢٤ - تكرر التأكيد أيضا على الحاجة إلى عقد العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، والتشجيع على مزيد من المنافسة وكذلك على اتخاذ التدابير لتفادي التضارب في المصالح عند إصدار التقديرات الائتمانية؛

٢٥ - تدعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز الشفافية في آليات تقدير المخاطر، مشيرة إلى ضرورة التقيّد إلى أقصى حد بمعايير موضوعية وشفافة في تقييمات المخاطر السيادية، الأمر الذي يمكن تيسيره عن طريق البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك إمكانية تأثر آفاق التنمية في البلدان النامية بالدور التي تؤديه وكالات تقدير الجدارة الائتمانية؛

٢٦ - تكرر التأكيد على أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد من جديد كذلك، في هذا الصدد، المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد^(١٤)؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يدرج في هذا التقرير تحليلا موضوعيا للخيارات المتعلقة باتباع نهج معزّز إزاء الضائقة المالية في البلدان النامية، يجري إعداده استنادا إلى المساهمات المقدمة من الجهات المؤسسة الرئيسية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفقا لولاية كل منها؛

٢٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية والسبعين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية".

(١٤) القرار ٣٢٠١ (د-٦).